

أثر الصدمة النفطية لسنة 2014 على مسار التنمية في الجزائر

The impact of the oil crisis of 2014 on the development path in Algeria

كريمة جباري(*)

Abstract:

The Algerian experience in the field of development has proven persistent faltering as a result of its heavy dependence on hydrocarbon revenues that are the main driver for it.

This research paper attempts, firstly, to depict the role of the Oil Industry in the Algerian National Economy and, secondly, to investigate the significant reasons explaining the 2014 oil prices shock and its economic and social implications for Algeria. Thirdly, the various counter measures that the Algerian government have taken to mitigate the crisis' negative consequences are to be analyzed. In the end, this paper concludes that the future of the development process in Algeria depends on the existence of a truthful political will to end the dependency of the national economy on hydrocarbons through major reforms founded on the human capital that is deemed to be the engine and the goal of economic development.

Key words: development, economy, crisis, rent, fuel, the oil crisis

ملخص:

أثبتت التجربة الجزائرية في مجال التنمية تعثرها المستمر نتيجة لارتباطها بالريع النفطي الذي يعتبر المورد الأساسي لها ، يحاول المقال تسليط الضوء على مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني وتحليل أهم الأسباب الكامنة وراء حدوث الصدمة النفطية لسنة 2014 و إبراز انعكاساتها على الجزائر من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي اللذان يشكلان الدعامات الأساسية للتنمية في الدولة ، كما حاولنا عرض مختلف الإجراءات التي اتخذت من أجل التخفيف من تبعات الصدمة وتوصلنا من خلال دراستنا إلى أن مستقبل التنمية في الجزائر مرهون بتوفر إرادة سياسية حقيقية تكسر حلقة التبعية للمحروقات من خلال القيام بإصلاحات عميقة أساسها الاهتمام بالعنصر البشري الذي يعتبر هدف التنمية وسبيلها.

الكلمات المفتاحية: تنمية، اقتصاد، أزمة، ريع، محروقات، الصدمة النفطية.

(*)- أستاذة مساعدة "أ"، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، البريد الإلكتروني:

kdjebbari@gmail.com

مقدمة:

يرتبط الاقتصاد الوطني ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، فمنذ تأميم هذه الأخيرة في 24 فيفري 1971، تزايدت أهميتها وأصبحت تشكل المصدر الأساسي للنشاطات الاقتصادية المختلفة بصفة خاصة وبرامج الدولة التنموية بصفة عامة، وهو ما شكل تحديا حقيقيا للجزائر التي لم تستطع أن تخرج من تبعيتها للمحروقات. فأهمية الموضوع مرتبطة بأهمية قطاع المحرققات بالنسبة للاقتصاد الوطني الذي بقي أسير المداخل المتأتية منه بل وأصبحت التنمية بكل أبعادها متوقفة على ما تمنه آبار النفط عليها.

فلقد عرفت الجزائر بداية من الألفية الثالثة وفرة مالية ارتبطت أساسا بتعافي أسعار النفط في الأسواق العالمية، ولأن مسارها التنموي تعرقل لأكثر من عقد من الزمن بسبب الصدمة النفطية لمنتصف الثمانينات، ويهدف تعويض ما تكبده المواطن الجزائري من تبعات الأزمة الاقتصادية خلال هذه الفترة وفي إطار سياسة رامية لشراء السلم الاجتماعي* سطرت السلطات العمومية منذ 2001 برامج وصفت بالتنموية والتي اعتمدت بطبيعة الحال على موارد الدولة من المحروقات، غير أنه وبعد مرور تقريبا 14 سنة من بداية تنفيذ تلك البرامج، ورغم ما صرف في إطارها من أموال، إلا أن مجرد انهيار أسعار النفط خلال سنة 2014 ادخل الجزائر من جديد في مرحلة اقتصادية متأزمة، وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال دراستنا الإجابة على الإشكالية التالية: "إلى أي مدى أثرت الصدمة النفطية لسنة 2014 على المسار التنموي للجزائر؟"

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تركز دراستنا على الفرضيات التالية:

- 1- كلما انهارت أسعار النفط كلما تأثرت إيرادات الدولة.
- 2- الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والمالية ربما يمكن الجزائر من تحقيق تنمية.
- 3- قد يكون التنوع الاقتصادي هو السبيل الوحيد لتجنب الصدمات النفطية.

1- مفهوم التنمية ومؤشرات قياسها:

تعد قضية التنمية من القضايا الأساسية التي لازلت تحتل مكانة بارزة على المستويين العالمي والوطني وهو ما يبرزه الكم الهائل من الدراسات والأبحاث التي تقام في جميع أنحاء العالم وفي جميع التخصصات.

* شراء السلم الاجتماعي هو سياسة تنتهجها الدول لإرضاء الفئات الاجتماعية المتضررة من أجل امتصاص غضبها.

أ- مفهوم التنمية

إن مفهوم التنمية من المفاهيم التي تطورت عبر الزمن، فهو لم يبق مرتبطاً بالجانب الاقتصادي فحسب (المعنى الضيق للتنمية) بل تعداه إلى جوانب أخرى اجتماعية، سياسية وحتى ثقافية والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال الفصل بينها.

فالتنمية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع. ولهذا نجد مفهوم التنمية أشمل وأعم من مفهوم النمو الاقتصادي*، إذ أنها تعني النمو والتغيير مجتمعين، وأن التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل تتضمن أيضاً محتوى اجتماعياً وبيئياً¹. وهذا ما أقرته أيضاً هيئة الأمم المتحدة فحسب هذه الأخيرة « التنمية هي أعمق وأوسع نطاقاً وأكثر تعقيداً إلى حد بعيد من محور تركيز العقود السابقة الضيق والمنصب على النمو والريخ. وهدف التنمية هو تحسين رفاه كل فرد من أفراد المجتمع.

فالتنمية الحقيقية تعالج وتستأصل أسباب الفقر، الانتهاكات المتعددة لحقوق الإنسان التي جردت الناس من السلطة والسيطرة على الموارد ومن عدم وجود صوت لهم في حكومتهم واقتصادهم ومجتمعهم، وحرمت الناس من المشاركة على قدم المساواة في الحوكمة العالمية. والتنمية الحقيقية تحقق المزيد من العدالة الاجتماعية، المساواة التي تجرد المهمشين والفقراء من حقوقهم الأساسية... وهذه الرؤية الحيوية الجديدة للتنمية، باعتبارها عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية شاملة².

ب- مؤشرات قياسها:

تطرح عملية التنمية ذاتها ضرورة للقياس سواء من أجل وضع البرامج والسياسات وتحديد الأهداف أو من أجل تقييم النتائج، ولقد وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره لسنة

* النمو الاقتصادي: هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة. أنظر: إسماعيل عبد الرحمان، حزبي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان، الأردن 1999، 374.

¹-مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2007، ص 125.

²-المفوضية السامية لحقوق الإنسان 2016، رسالة الذكرى السنوية من المفوض السامي. تم تصفح المحتوى

في 2016/11/30 على الرابط التالي

<https://www.ohchr.org/AR/Issues/Development/Pages/DevelopmentIndex.aspx>:

1990 مؤشرات التنمية البشرية التي يتم من خلالها قياس مستوى التنمية في كل دولة والتي تأخذ بعين الاعتبار متوسط العمر المتوقع عند الولادة، المستوى التعليمي ونصيب الفرد من الدخل القومي³.

ونظرا لتطور مفهوم التنمية والتحول التي طرأت في محتواه، ظهرت الحاجة إلى بناء مؤشرات تنموية عديدة تمكن من توفير مقياس مباشر لنتائج الجهود الإنمائية المبذولة لمكافحة الفقر والمحققة لإشباع مختلف عناصر الحاجات الأساسية (المادية والمعنوية والاجتماعية)، ثم تطلب الأمر على ضرورة بناء مؤشر مركب واحد يتضمن كافة المؤشرات المتصلة بمدى إشباع تلك الحاجات وكل ذلك بهدف تسهيل المقارنة والمتابعة والتقييم وبالتالي التطوير ولقد نتج عن كل ذلك دليلا للتنمية البشرية⁴.
فدليل التنمية البشرية هو دليل مركب يركز على الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية وهي:

- القدرة على عيش حياة مديدة وصحية: وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة؛
 - القدرة على اكتساب المعرفة: وتقاس بمتوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة؛
 - القدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق: ويقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.
- ولقياس أكثر شمولاً للتنمية البشرية تضمن التقرير أربعة أدلة مركبة أخرى هي:
- دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة: الذي يعدل قيمة دليل التنمية البشرية على أساس عدم المساواة؛
 - دليل التنمية حسب الجنس: الذي يقارن قيمة دليل التنمية البشرية بين الإناث والذكور؛
 - دليل الفوارق بين الجنسين: الذي يركز على تمكين المرأة؛
 - دليل الفقر المتعدد الأبعاد: الذي يقيس أبعاد الفقر التي لا صلة لها بالدخل⁵

³- **Rapport Mondial sur le Développement Humain**, publié pour le Programme des Nations Unies pour l développement (PNUD), Editions Economica, Paris 1990, P.12.
Vue le 02/12/2016 sur le lien :

http://www.hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_1990_fr_complet_nostats.pdf

⁴المعهد العربي للتخطيط، تحليل تقرير التنمية البشرية، ص 16، تم تصفح التقرير في 2016/11/29 على الرابط التالي:

http://www.arab-api.org/images/training/programme/1/2016/414_P17018-4.pdf

- مكتب تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها: التحديث الإحصائي لعام 2016. ص 3 ، تم تفحص المحتوى في 2016/12/25 على الرابط

2- مكانة ووزن المحروقات في الاقتصاد الجزائري:

يعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري والمحرك الأساسي للاقتصاد الوطني وهو ما تبرزه مساهمته في المؤشرات الاقتصادية الكلية وهو ما سنحاول توضيحه من خلال المعطيات الإحصائية للفترة 2001/2016.

وقبل تحليل مدى تأثير المحروقات على المؤشرات الكلية خلال هذه المرحلة ارتأينا أن ندرج تطور المتوسط السنوي لأسعار النفط أولا باعتبارها مؤشرا أساسيا يمكننا من المقارنة بين مختلف النتائج.

جدول رقم 1: المتوسط السنوي لأسعار النفط 2016/1999.

(الوحدة: دولار للبرميل)

السنة	المتوسط السنوي للأسعار	السنة	المتوسط السنوي للأسعار
1999	417.4	2008	94.1
2000	27.60	2009	60.86
2001	23.12	2010	77.45
2002	24.36	2011	107.46
2003	28.10	2012	109.45
2004	36.05	2013	105.87
2005	50.65	2014	96.29
2006	61.08	2015	49.49
2007	69.04	2016	40.68

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير السنوية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو.

أ- مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام:

يرتبط نمو الناتج الداخلي الخام ارتباطا شبه كلي بالمداخيل التي توفرها المحروقات وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 2: مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج الداخلي

الوحدة: مليار دينار

السنة	إجمالي الناتج الداخلي	حصة قطاع المحروقات من الناتج	%	السنة	إجمالي الناتج الداخلي	حصة قطاع المحروقات من الناتج	%
2001	4227.1	1443.9	34.1	2009	9968.0	3109.1	31.2
2002	4522.8	1477.0	32.8	2010	11991.6	4180.4	34.9
2003	5247.5	1868.9	35.6	2011	14519.8	5242.1	36.1
2004	6135.9	2319.8	37.8	2012	15843.0	5536.4	32.9
2005	7544.1	3352.9	44.4	2013	16569.3	4968.0	30
2006	8463.5	3885.2	45.9	2014	17228.6	4657.8	27
2007	9389.6	4157.4	44.3	2015	16702.1	3134.2	18.8
2008	11043.7	4997.6	45.3	2016	17406.8	3025.6	17.4

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

من معطيات الجدول نستنتج حجم مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام، خلال الفترة الممتدة من 2001، إلى غاية 2016 قدر متوسط مساهمة القطاع في إجمالي الناتج بحوالي 32% وهي نسبة مرتفعة وتبين بوضوح حجم قطاع المحروقات مقارنة بالقطاعات الأخرى. فالناتج الداخلي الخام مؤشرا مهما لقياس درجة التنوع الاقتصادي التي تبدو ضعيفة جدا في الجزائر.

ب- مساهمة العائدات النفطية في الموازنة العامة:

تعتمد الجزائر اعتمادا شبه كلي على العائدات النفطية في إعداد ميزانيتها العامة، حيث تمثل الجباية البترولية أهم مصدر ضمن هيكل الإيرادات العامة وهو ما تبرزه معطيات الجدول التالي:

جدول رقم 3: مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية 2001 / 2016.

الوحدة: مليار دينار

السنة	الإيرادات الكلية	الجبائية البترولية	%	السنة	الإيرادات الكلية	الجبائية البترولية	%
2001	1505.5	1001.4	66.5	2009	3676.0	2412.7	65.6
2002	1603.2	1007.9	62.9	2010	4392.9	2905.0	66.1
2003	1974.4	1350.0	68.4	2011	5790.1	3979.1	68.7
2004	2229.7	3082.6	70.4	2012	6339.3	4184.3	66
2005	3082.6	2352.7	76.3	2013	5957.5	3678.1	61.7
2006	3639.8	2799.0	76.9	2014	5738.4	3388.4	59
2007	3687.8	2796.8	75.8	2015	5103.1	2373.5	46.5
2008	5190.5	4088.6	78.8	2016	5110.1	1781.1	34.9

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر

تبين الأرقام التي يتضمنها الجدول بوضوح العلاقة الوطيدة بين الإيرادات الكلية والجبائية النفطية، إذ تمثل هذه الأخيرة أكثر من 60% منها إيرادات، وهو ما يبرز تبعية الميزانية العامة لقطاع المحروقات، والذي يؤكد ذلك أكثر هو ما حدث في بداية الأزمة النفطية، فانخفاض متوسط سعر البترول في 2015 بحوالي 47% نتج عنه تراجعاً في الجباية البترولية بحوالي 30% وهو ما تسبب في عجز الميزانية العامة والذي يعتبر الأكثر حدة منذ سنة 2009.⁶

ج- مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات:

جدول رقم 4: حجم صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات 2001/2016.

الوحدة: مليار دولار

⁶ بنك الجزائر، تقرير سنة 2016، ص 69. تم تفحص المحتوى في 2016/12/10 على الرابط التالي:

<https://www.bank-of-algeria.dz>

السنة	إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	%	السنة	إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	%
2001	19.09	18.53	97.06	2009	45.186	44.415	92.29
2002	18.71	18.11	96.80	2010	57.090	56.121	98.30
2003	24.47	23.99	98.03	2011	72.888	71.661	98.24
2004	32.22	31.55	97.92	2012	71.736	70.583	98.39
2005	46.38	45.59	98.29	2013	64.867	63.816	98.37
2006	54.74	53.61	97.93	2014	60.129	58.462	97.22
2007	60.59	59.61	98.32	2015	35.138	33.081	94.15
2008	78.59	77.19	98.21	2016	29.698	27.917	94.00

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر.

تمثل المحروقات أهم صادرات الجزائر، حيث أنها تسيطر في المتوسط على أكثر من 96% من إجمالي الصادرات خلال الفترة 2016/2001، فهي بذلك تشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة وتتحكم بصفة مطلقة بوضعية الميزان التجاري. إجمالاً يمكن إبراز وزن قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني بدلالة المؤشرات الثلاثة السابقة الذكر، فهو يمثل أكثر من ربع ناتجه الداخلي الخام، يمد ميزانيته العامة بثلاثي إيراداتها ويساهم بأكثر من 96% من مداخله من العملة الصعبة، وهو ما يرسم صورة واضحة للتحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري خلال الصدمة النفطية بصفة خاصة وللدولة الجزائرية بمختلف مؤسساتها بصفة عامة.

3- تحليل أسباب الصدمة النفطية لسنة 2014 وانعكاساتها الاقتصادية

والاجتماعية:

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية انهياراً مطرداً منذ بداية النصف الثاني من سنة 2014، حيث فقدت أكثر من نصف قيمتها مع حلول سنة 2015، وتتأرجح الآراء في تحديد أسباب هذه الأزمة بين ما هو اقتصادي والمرتبط أساساً بالعرض والطلب وبين ما هو سياسي

مع ترجيح هذا الأخير بشكل كبير، وسنحاول في هذا المحور تحليل أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الأزمة وتفاقمها وتداعياتها على برامج التنمية في الجزائر بشكل عام وعلى الاقتصاد الوطني بشكل خاص باعتباره المحرك الأساسي للتنمية

أ- أسباب الصدمة النفطية:

بعد الانتعاش الذي عرفته أسعار النفط خلال عشرية من الزمن حيث فاقت عتبة 120 دولارا للبرميل، وبعد أن كان سعر البرميل يقدر بحوالي 112 دولارا في منتصف 2014 انهار في بداية سنة 2015 إلى ما دون 50 دولارا واستمر الانخفاض إلى عتبة 30 دولارا للبرميل في بداية سنة 2016 وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 5: تطور أسعار النفط الجزائري " صحاري بلند " 2016/2014

الوحدة : دولار للبرميل

التاريخ	جوان 2014	أوت 2014	أكتوبر 2014	جانفي 2015
السعر	112.66	100.86	87.61	47.91
التاريخ	مارس 2015	أوت 2015	أكتوبر 2015	جانفي 2016
السعر	56.93	47.17	49.51	31.28
التاريخ	مارس 2016	أوت 2016	أكتوبر 2016	ديسمبر 2016
السعر	39.41	46.35	49.79	54.84

المصدر: OPEC, monthly oil market report

لقد فقدت أسعار النفط الجزائري خلال سنة ونصف (أي من جوان 2014 إلى جانفي 2016) حوالي 72 % من قيمتها، وقد ظلت الأسعار تحت عتبة 60 دولار إلى غاية ديسمبر 2016، وترتبط أسباب هذا الانهيار بعدة عوامل والتي سنحاول تحليلها باعتبار أن استمرار الأزمة النفطية مرتبطة بمدى استمرار العوامل المؤدية لها.

• العامل الاقتصادي:

وهو مرتبط أساسا بقانون العرض والطلب، فالنفط كباقي السلع في السوق يخضع لهذا القانون حيث أن أي تغيير في العرض والطلب يترتب عليه تغيير في السعر.

○ من جانب العرض:

لقد بلغت الزيادة في العرض العالمي بين جوان وديسمبر من سنة 2014 حوالي 2.44 مليون برميل أي بمعدل نمو مقدر ب 5.4% ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها:

* صعود الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر للبترول: عرفت الولايات المتحدة الأمريكية زيادة في إنتاجها للنفط الصخري قدرت ب أربعة مليون برميل يوميا، حيث ارتفع إنتاجها من 5.5 مليون برميل يوميا في سنة 2011 إلى 9.5 مليون برميل يوميا في عام 2015، ومن بين الأسباب التي دفعت الشركات الأمريكية لرفع إنتاجها ارتفاع أسعار النفط والتي ظلت عند مستوى 100 دولار للبرميل بين سنتي 2011 و 2014.⁷

* إصرار السعودية على عدم تقليص إنتاجها: كل التحليلات تجمع على أن العامل الرئيسي الذي دفع أسعار النفط للهبوط بشكل سريع خاصة منذ نوفمبر 2014 هو إصرار السعودية باعتبارها ثالث أكبر مصدر للبترول في العالم على عدم تقليص إنتاجها وهو ما جعل منظمة "أوبك" - التي تمتلك فيها السعودية النفوذ الأكبر - تقرر في آخر نوفمبر الإبقاء على سقف إنتاجها المحدد بثلاثين مليون برميل يوميا رغم استمرار تهايي أسعار النفط، وقد اعتبر هذا القرار تحولا في سياسة المنظمة التي كانت تتدخل لإحداث التوازن في السوق عند هبوط الأسعار.

* زيادة الإنتاج في العراق: رغم الصراعات التي يشهدها هذا البلد تمكن العراق من رفع إنتاجه من النفط الخام من 3.3 مليون برميل إلى 4.3 مليون برميل يوميا أي بزيادة مقدرة بمليون برميل وهو ما يعادل تقريبا إنتاج الجزائر.⁸

* زيادة الإنتاج في البرازيل: فهذه الأخيرة بدورها رفعت من إنتاجها للنفط، فبين عامي 2013 و 2015، ارتفع الإنتاج البرازيلي من 2.6 مليون برميل إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا.⁹

⁷ -Dominique DRON, Didier Pillet, «Prix bas et crise financière internationale: un couple à hauts risques.», Annales des mines -responsabilité et environnement, N :83, 2016, p 87.

⁸ -يوهانس بك، ياسر أبو معيلق، « ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط ».تم فحص المقال في 2016/12/29 على الرابط التالي: <https://p.dw.com/p/1I0gU>

⁹ -نفس المرجع، على نفس الرابط.

○ من جانب الطلب:

يعتبر الانكماش الاقتصادي في كل من أوروبا واليابان مع تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين - التي تعتبر ثاني أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم - من أسباب انخفاض أسعار النفط، فقد كانت نسبة النمو الاقتصادي العالمي في 2015 في حدود 3,6٪ فقط مقابل 3,2٪ في سنة 2014 وهو ما ترتب عنه زيادة ضئيلة في الطلب على النفط قدرت بـ 1.1 مليون برميل يوميا فقط، الأمر الذي أحدث مضاربة كبيرة على انخفاض الأسعار ومنافسة شديدة بين كبار البائعين، حتى أن شركة أرامكو السعودية منحت تخفيضا قدره دولار واحد عن كل برميل للمشتريين في آسيا، و40 سنتا عن كل برميل للولايات المتحدة.¹⁰

والذي يبرز أثر الاختلال بين العرض والطلب هو أنه خلال الفترة الممتدة بين 2001/2013 كان كل من إنتاج النفط واستهلاكه يسيران وفق وتيرة نمو واحدة المقدرة بـ 1.4 ٪ ولكن ابتداء من النصف الثاني من سنة 2014 ارتفع معدل نمو الإنتاج إلى 2.7 ٪ في حين بقي معدل الاستهلاك عند مستواه واستمر هذا الوضع على هذا النحو وهو ما لم يحدث مسبقا.¹¹

● العامل السياسي:

إن الفائض في السوق النفطية والتباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي - لاسيما في الصين ودول الاتحاد الأوروبي - لا يفسر لوحده الانخفاض الحاد في أسعار النفط، فلقد عرف الاقتصاد العالمي أزمات اقتصادية ومالية أكثر حدة - أزمة 2008 - غير أن أسعار النفط لم تتدهور لهذا المستوى.

وكما جرت العادة عند انخفاض أسعار النفط تقوم منظمة الأوبك باتخاذ قرار يقضي بخفض إنتاجها فورا لدعم الأسعار، لكن خلال الصدمة النفطية لسنة 2014 اختلف الوضع، فلم يسفر عن الجلسة 166 المنعقدة في نوفمبر 2014 واجتماع جوان 2015 أي قرار بخفض كمية الإنتاج و كان ذلك بسبب الضغط الكبير للمملكة العربية السعودية، ويرجع الكثير من المحللين السياسيين ذلك إلى التحالف السياسي بين الولايات المتحدة

¹⁰-هم فريد، بوركاب نبيل، "انهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج"، المؤتمر الأول في السياسات الاستخدامية

للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية. جامعة سطيف، 2015، ص 4.

¹¹-Reinhard Ellwanger, Benjamin Sawatzky et Konrad Zmitrowicz, « Les facteurs à l'origine de la baisse des prix du pétrole en 2014 », Revue de la banque du Canada, Automne 2016, P.45.

الأمريكية والسعودية ضد روسيا وإيران¹² حيث يؤثر انهيار أسعار النفط على اقتصاديهما، إذ تمثل مبيعات النفط أهم مصادر الدخل بالنسبة لهما. وبعد معرفة أهم العوامل التي ساهمت في انهيار أسعار النفط يطرح السؤال إلى متى سيستمر الهبوط؟

ب- انعكاسات الصدمة النفطية على البرامج التنموية في الجزائر:

تنبع أهمية المحروقات في الجزائر من خلال توفير الفوائض المالية التي لا غنى عنها لتمويل الخطط والبرامج، إذ لعب النفط دورا رائدا في تحديد مسار وطبيعة التنمية. لذلك فلا عجب أن يرتبط مصير هذه الأخيرة بوضعية أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما أثبتته التجربة الجزائرية خلال الصدمة النفطية لسنة 1986 والتي أدخلت الجزائر في مرحلة جد صعبة لأكثر من عقد من الزمن حيث خرجت منها بفضل انتعاش أسعار المحروقات بداية من سنة 2000.

وبعد فترة من انتعاش وحبوحة مالية و التي سطرت في ظلها برامج وصفت بالتنموية والتي كان الغرض منها تدارك التأخر في التنمية الموروث عن أزمة 1986 الاقتصادية، وبعد أن أنفقت الجزائر في إطار هذه البرامج مبالغاً ضخمة قدرت بحوالي 800 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين 2001/2014.¹³ ها هي الجزائر تدخل من جديد منطقة الخطر بتدهور وضعها الاقتصادي والذي أثر على قدرة الدولة في الإنفاق العام الموجه لدعم مسارها التنموي.

وسنحاول في هذا الصدد توضيح انعكاسات الصدمة النفطية على الجانب الاقتصادي من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية، ثم على الجانب الاجتماعي الذي يشكل أهم روافد التنمية.

• من الناحية الاقتصادية

لقد كان لانهيار أسعار النفط بالغ الأثر على الاقتصاد الوطني لاسيما خلال سنتي 2015/2016- والتي قارب سعر البرميل فيها عتبة 30 دولار ولم يتجاوز خلال السنتين حدود 50

¹²- سلامة ممدوح، العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام. ندوة "تداعيات هبوط أسعار النفط

على البلدان المصدرة" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، نوفمبر 2015، ص. 28.

¹³ سعاد شليغم، «سياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو: ضرورة الاستمرارية وحتمية التراجع»، مجلة دراسات استراتيجية، عدد 23، جانفي 2017، ص 43.

دولار (أنظر جدول 5) -، وينعكس تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري من خلال الإيرادات النفطية والتي تكاد أن تكون المصدر الوحيد لتمويل الميزانية العامة والمورد الأساسي للعملة الصعبة اللازمة لتمويل الواردات.

جدول رقم 6 وضعية بعض المؤشرات الاقتصادية 2016/2014

الوحدة: دولار أمريكي

السنوات	2014	2015	2016
متوسط سعر النفط	96.29	49.49	40.68
عائدات النفط (مليار دينار)	3388.4	2373.5	1781.1
رصيد الميزانية العامة (مليار دينار)	-1257.3	-2553.2	-2187.4
رصيد الميزان التجاري (مليون دولار)	4 306	34-17 0	-17 063
احتياطي الصرف (مليار دولار)	178.9	144.1	114.1
معدل البطالة (%)	10.6	11.2	10.5

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر، التقارير السنوية للمديرية العامة للجمارك الجزائرية.

من الجدول نستنتج بوضوح تأثير انهيار أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية:

○ عائدات النفط: انخفضت الجباية النفطية في 2016 - وهي السنة التي عرفت فيها أسعار البترول انخفاض كبير - بأكثر من 47% مقارنة بـ 2014.

○ الميزانية العامة: إن انخفاض عائدات النفط التي تشكل أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة أدى إلى عجز هذه الأخيرة، ومن خلال ما يوضحه الجدول فقد ارتفع عجز الميزانية العامة إلى أكثر من الضعف في 2015 مقارنة بمستواه في 2014 وهو ما استدعى اللجوء إلى اقتطاعات معتبرة قدرت بـ 53% من موارد صندوق ضبط الإيرادات.¹⁴

¹⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. نوفمبر 2016. ص 07. تم تفحص المحتوى في 2016/12/10 على الرابط التالي: <https://www.bank-of-algeria.dz>

○ الميزان التجاري: بسبب تراجع صادرات الجزائر من المحروقات والتي تشكل حوالي 97% من إجمالي الصادرات انتقل رصيد الميزان التجاري من شبه توازن في 2014 إلى عجز قدر بأكثر من 17 مليار دولار وهو أول عجز بعد أكثر من 18 سنة من الفوائض.

○ احتياطي الصرف: بسبب العجز المسجل على مستوى الميزانية العامة والميزان التجاري تآكل احتياطي الجزائر من العملة الصعبة بوتيرة متسارعة خلال السنتين الأخيرتين قدر ب 34.8 مليار دولار، مع العلم أن احتياطي الصرف بلغ 194 مليار دولار سنة 2013 وانخفض إلى 114,1 مليار دولار في 2016 ويتوقع استمرار تآكله أكثر إذا ما استمر انخفاض أسعار النفط.

○ معدل البطالة: ارتفع معدل البطالة بـ 0.8 نقطة بين سنتي 2014/2016، و لقد سجلت سنة 2016 أكبر نسبة بسبب سياسة التقشف التي تم تطبيقها والتي نتج عنها تجميد التوظيف.

• من الناحية الاجتماعية:

إن تدهور الوضعية الاقتصادية للجزائر والإجراءات التقشفية المتخذة من طرف السلطات العمومية لمواجهة ما كان لها انعكاسات كبيرة على الوضع الاجتماعي للمواطن الجزائري، وعلى غرار توافر المعطيات الاقتصادية نجد تلك الاجتماعية تكاد تكون منعدمة لذلك سنركز على بعض المؤشرات التي تبين لنا ما آل إليه الوضع الاجتماعي.

○ القدرة الشرائية: يمكن إرجاع أسباب التراجع في القدرة الشرائية إلى عدة أسباب أهمها:

- *- أغلب الواردات لا تزال تركز على النفط الذي تبقى أسعاره متذبذبة.
- *- السوق الموازية التي تتحكم بنسبة 65% من المواد الاستهلاكية الأساسية.
- *- تخفيض الدينار بالمقابل أن 75% من السلع مستوردة.

*- عودة ظهور الموجات التضخمية حيث وصلت نسبة التضخم سنة 2015 إلى 4.8٪ بعدما كانت في سنة 2000 تصل إلى 0.34٪.¹⁵ فالقدرة الشرائية للمواطن الجزائري و في ظل استقرار الأجور عند مستوياتها المتدنية، انخفضت بحوالي 40٪ نتيجة تخفيض قيمة الدينار و ما نجم عنه من ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية.¹⁶

○ ارتفاع مستوى الفقر: على الرغم من الاستثمارات الضخمة في ظل برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي إلا انه لم يتم القضاء على ظاهرة الفقر، إذ أنه بعد انخفاض أسعار النفط مع منتصف سنة 2014 انعكس ذلك مباشرة على الحياة الاجتماعية للمواطن إذ شهد معدل الفقر ارتفاعا محسوسا وصل نسبة 10.8٪ خلال سنة 2016 بعدما سجل أدنى مستوى له سنة 2013 بنسبة 9.8٪ مع العلم أن هذا المعدل وصل خلال سنة 2000 نسبة 22.98٪.

وتتجلى مظاهر الفقر في تدهور المستوى المعيشي وسوء الخدمات الصحية وارتفاع البطالة وانتشار ظاهرة التسول وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية.¹⁷

4- الإجراءات المتخذة لمواجهة الصدمة النفطية:

لمواجهة العجز الذي سببته الأزمة النفطية في الميزانية العامة وبغرض زيادة إيراداتها وترشيد نفقاتها اتخذت الجزائر جملة من الإجراءات من أهمها:
أ- ترشيد النفقات:

جدول رقم 7: تقديرات الميزانية العامة 2014/2016.

الوحدة: ألف دينار

¹⁵ نفس المرجع، ص 142.

¹⁶ -لخضر مرغاد، فطيمة حاجي، « إشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة » مجلة أبحاث

اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 13، جوان 2013، ص. 166

¹⁷ انحسار الفقر في بلدان المغرب العربي، لكن التفاوتات لا تزال قائمة. تم تفحص المحتوى في 2016/12/24 على

الموقع: <https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2016/10/17/poverty-has-fallen-in-the-maghreb-but-inequality-persists>

[fallen-in-the-maghreb-but-inequality-persists](https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2016/10/17/poverty-has-fallen-in-the-maghreb-but-inequality-persists)

السنة	2014	2015	2016
ميزانية التشغيل	4.714.452.366	4.972.278.494	4.807.332.000
ميزانية التجهيز	2.941.714.210	3.885.784.930	3.176.848.243

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على قوانين المالية لسنوات: 2014-2015-2016.

لقد لجأت السلطات العمومية جراء استمرار انهيار أسعار النفط وتآكل رصيد صندوق ضبط الإيرادات واحتياطي الصرف إلى تطبيق سياسة مالية تقشفية وهو ما تظهره ميزانية 2016 حيث انخفضت كل من ميزانية التشغيل والتجهيز بمعدل 7.66 % مقارنة بـ 2015، كما قدر عجز الميزانية خلال سنة 2016 بـ 2187.4 مليار دينار.

وفي إطار ترشيد النفقات ونظرا لعدم قدرة الدولة على الاستمرار في الإنفاق على الاستثمارات العمومية تم غلق حساب برنامج توطيد النمو -2015/2019 في 2016/12/31 وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، وفي إطاره تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا ما أثر على الأهداف التي تم تسطيرها خاصة تلك المرتبطة بالنمو والتشغيل، فهذا الأخير الذي كان قد عرف تراجعاً نتيجة للقرار الذي اتخذته الحكومة نهاية 2014 والقاضي بتجميد التوظيف في القطاع العمومي.

ب- رفع قيمة الضرائب والرسوم وفرض ضرائب جديدة:

من أجل دعم إيرادات الدول وسد الثغرة الكبيرة التي خلفتها الجباية البترولية قررت الحكومة مباشرة زيادة توسيع الوعاء الضريبي في إطار قانون المالية لسنة 2016، وهذه بعض الضرائب التي تضمنها قانون المالية لسنة 2016.¹⁸

- رفع الضريبة على القيمة المضافة من 7% إلى 9% بالنسبة للمعدل المنخفض ومن 17% إلى 19% بالنسبة للمعدل العادي رغم انتقاد العديد من الخبراء باعتبار أن ذلك سيؤثر سلباً على الاستهلاك مما سيكبح الإنتاج الوطني، فكان بإمكان الحكومة بدلاً من رفع الضريبة

¹⁸-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2015 يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجديدة الرسمية، عدد 72 الصادرة في: 2015/12/31.

على القيمة المضافة التي توفر للخزينة 1.1 مليار دولار أن تشدد الرقابة على العملة الصعبة التي يتم تهريبها إلى الخارج تحت غطاء تضخيم الفواتير أو استيراد مواد عديمة الجدوى وهو ما سيوفر للخزينة أزيد من 5 مليار دولار.¹⁹

- رفع أسعار البنزين و المازوت للعام الثاني من خلال فرض ضريبة على المنتجات البترولية.²⁰

- فرض رسم الكفاءة الطاقوية تصاعديا بـ 5% و 20% و 30% على أن يطبق على الأجهزة المستوردة بداية من 1 جويلية 2017 وعلى تلك المنتجة محليا بداية من 1 جانفي 2018.²¹

- فرض رسم داخلي على الاستهلاك للمواد الكمالية والسيارات الفاخرة بمعدل 30% وعلى المنتجات التبغية والكبريت.²²

ج- تقليص الاستيراد:

نتيجة للعجز الكبير للميزان التجاري، قامت الجزائر في سنة 2016 بوضع رخص للاستيراد كسبيل للتقليل من فاتورة الواردات التي أخذت تمنح متسارع حيث قفزت من 10 مليار دولار في سنة 2000 إلى 65 مليار دولار في 2014 وأهم السلع التي طبق عليها هذا النظام هي السيارات، الحديد والصلب والاسمنت وهذا بسبب قيمتها الكبيرة، غير أنه من الصعب على السلطات الجزائرية الحد من الواردات لارتباطها باتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي الموقعة منذ 2002 من جهة وضعف الإنتاج المحلي من جهة أخرى.

د- إجراء التمويل غير التقليدي:

رغم الأصوات التي تعالت والتحذيرات المتكررة من قبل صندوق النقد الدولي والخبراء في المجال الاقتصادي، لوحت الحكومة في 2016 إلى اللجوء إلى آلية طبع النقود كسبيل

¹⁹ لعراش نسرين، « قانون المالية 2017: تفاصيل الضرائب والرسوم الجديدة »، 2016، نم تفحص المقال

في 2016/12/30 على الرابط التالي: <https://www.aljazairalyoum.com>

²⁰ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2016 يتضمن قانون

المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية، عدد 77 الصادرة في 2016/12/29.

²¹ نفس المرجع، المادة 70.

²² نفس المرجع، المادة 28.

لتسديد جزء من الديون الملقاة على عاتق خزانة الدولة و كان ذلك بعد إجراء تعديلا لقانون القرض و النقد 03-11 (الأمر رقم 04-10)²³.

لقد تمكنت الجزائر حتى الآن من مواجهة الانخفاض في عائداتها النفطية بفضل صندوق ضبط الإيرادات واحتياطات الصرف من جهة واعتماد سياسة ترشيد النفقات واللجوء إلى سياسة التمويل غير التقليدي، لكن مع مرور الوقت ستصبح هذه الإجراءات غير ممكنة التنفيذ نتيجة للتآكل رصيد صندوق ضبط الإيرادات وفيما يخص الاستمرار في سياسة طبع النقود في إطار التمويل غير التقليدي سيؤدي إلى نتائج كبيرة على مستوى التضخم، أما بالنسبة لسياسة ترشيد النفقات أو بالأحرى سياسة التقشف فقد تضررت شريحة واسعة من المجتمع الجزائري على إثرها، والاستمرار فيها قد يهدد الاستقرار السياسي في حد ذاته.

فلأزمة الحالية تمثل فرصة تاريخية لم تستغل في الماضي لمعالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني وهي تتطلب إرادة سياسية حقيقية في تسطير استراتيجية تنموية تنطلق من تأكيد ضرورة التنوع الاقتصادي بفتح المجال واسعا أمام القطاع الخاص والوعي التام بأهمية التنمية البشرية من خلال معالجة الأوضاع التعليمية المتردية والارتقاء بالبحث العلمي.

نتائج وتوصيات الدراسة:

- ❖ يحتل النفط مكانة عظيمة في الاقتصاد الوطني إذ ان صادراته تمثل 97٪ من الإيرادات من العملة الصعبة التي تمول باقي القطاعات الاقتصادية ومن ثم تساهم في دفع عجلة التنمية.
- ❖ تؤثر الأزمات النفطية بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني، فبمجرد انخفاض أسعاره في الساحة الدولية ينعكس ذلك مباشرة على معظم المؤشرات الاقتصادية، وتظهر محدودية الاقتصاد الوطني ومواطن ضعفه، وكذا تبعيته لقطاع المحروقات.
- ❖ عادة ما تلتجأ الدولة في حالة حدوث الصدمة النفطية إلى إتباع سياسات تقشفية ووظيفية للحد من الطلب، عوّض ان تلجأ إلى إجراءات علاجية من خلال تنوع استراتيجيات تنموية بديلة من شأنها أن تحقق الاكتفاء الذاتي ومن ثم تنويع الصادرات خارج المحروقات.

²³ رشيدة مسعودي، «أهمية الإصلاحات المصرفية في تحقيق التنمية الشاملة : حالة الجزائر »، رسالة دكتوراه،

نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2015، ص167.

الخاتمة:

أثبتت الصدمة النفطية لسنة 2014 من جديد هشاشة الاقتصاد الوطني وفشل معظم السياسات المتخذة والرامية إلى تحقيق التنمية، فالجزائر ظلت وبعد مرور أكثر من خمسة عقود من استقلالها تدور في حلقة مفرغة لم تستطع ملايين الدولارات كسرها، وهي في الوقت الراهن في منعرج خطير ويجب عليها أن تخرج من دائرة الحلول الظرفية والترقيعية وتتخذ الإجراءات الكفيلة بتقوية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادره لإخراجه من تبعيته للمحروقات وفي الواقع لن يكون تغيير حقيقي بدون إقامة دعائم لشفافية مالية بما يضمن القضاء على مظاهر الفساد وتحقيق عدالة اجتماعية يستفيد في ظلها جميع فئات الشعب الجزائري من خيرات بلاده وهو ما يضمن في النهاية تحقيق تنمية بمختلف أبعادها.

قائمة المراجع:

أ- الوثائق الرسمية

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08-13 مؤرخ في 30 ديسمبر 2013 يتضمن قانون المالية لسنة 2014 الجريدة الرسمية عدد 68 الصادرة في 2013/12/31.
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 14-10 مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2014 يتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية عدد 78 الصادرة في 2014/12/31.
- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2015 يتضمن قانون المالية لسنة 2016 الجريدة الرسمية عدد 72 الصادرة في 2015/12/31.
- 4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2016 يتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية، عدد 77 الصادرة في 2016/12/29.

ب- الكتب:

- 1- القريشي مدحت، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان - الاردن، 2007.
- 2- عبد الرحمان إسماعيل، حزبي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان 1999.

ب- المقالات:

1- مرغاد لخضر، حاجي فطيمة، «إشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة» مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 13، جوان 2013، ص (159-180).

2- شليغم سعاد، «سياسة الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو: ضرورة الاستمرارية و حتمية التراجع» مجلة دراسات استراتيجية، عدد 23، جانفي 2017، ص، ص (43-54).

3- Dominique Dron, Didier Pillet, « prix bas et crise financière internationale :un couple à hauts risques » Annales des mines - responsabilité et environnement, N :83,2016, pp (87-96) .

4- Reinhard Ellwanger, Benjamin Sawatzky et Konrad Zmitrowicz, Les facteurs à l'origine de la baisse des prix du pétrole en 2014. Revue de la Banque de la Canada.Automne 2016, pp (1-16).

ج- المؤتمرات والندوات:

1- سلامة ممدوح، العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام. ندوة «تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، نوفمبر 2015.

2- رهم فريد، بوركاب نبيل، " انهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج "، المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية»، جامعة سطيف، 2015.

د- دراسة غير منشورة:

- مسعودي رشيدة، «أهمية الإصلاحات المصرفية في تحقيق التنمية الشاملة: حالة

الجزائر»، رسالة دكتوراه، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03 2015.

هـ- المواقع الالكترونية:

1- المديرية العامة للجمارك الجزائرية، التقارير السنوية. تم تصفح المحتوى في 2016/10/29 على الرابط التالي : <https://www.douane.gov.dz>

2- المعهد العربي للتخطيط ، تحليل تقرير التنمية البشرية ، تم تصفح التقرير في 2016/11/29 على الرابط التالي : http://www.arab-api.org/images/training/programme/1/2016/414_P17018-4.pdf

3- المفوضية السامية لحقوق الإنسان 2016، رسالة الذكرى السنوية من المفوض السامي. تم تصفح المحتوى في 2016/11/30 على الرابط التالي:

<https://www.ohchr.org/AR/Issues/Development/Pages/DevelopmentIndex.aspx>

- 4- بك يوهانس ، ياسر أبو معيلق، « ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط». صادر في 25 فيفري 2016 تم تفحص المقال في 29/12/2016 على الرابط التالي:
<https://p.dw.com/p/1I0gU>
- 5- بنك الجزائر، التقارير السنوية تم تصفح المحتوى في 10/12/2016 على الرابط التالي:
<https://www.bank-of-algeria.dz>
- 6- لعراش نسرين ، « قانون المالية 2017: تفاصيل الضرائب والرسوم الجديدة »، الصادر في 06 سبتمبر 2016. تم تفحص المقال في 30/12/2016 على الرابط التالي:
<https://www.aljazairalyoum.com>
- 7- مكتب تقرير التنمية البشرية (2016)، «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها: التحديث الإحصائي لعام 2016»، تم تفحص المحتوى في 25/12/2016 على الرابط التالي:
https://hdr.undp.org/sites/default/files/2016_human_development_statistics_update_ar.pdf
- 8- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، التقارير السنوية. تم تصفح المحتوى في 13/11/2016
على الرابط التالي : <http://oapecorg.org/ar/Home>
- 9- <https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2016/10/17/poverty-has-fallen-in-the-maghreb-but-inequality-persists>.
- 10- OPEC, **monthly oil market report**.vue le 18/11/2016, sur le lien :
https://www.opec.org/opec_web/en/publications/338.htm
- 11- **Rapport Mondial sur le Développement Humain** publié pour le Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), Editions Economica, Paris 1990.vue le 02/12/2016 sur le lien :
http://www.hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_1990_fr_complet_nostats.pdf.